مجلة العلوم الإنسانية ——— عدد 23 - جوان 2005، ص.ص.209-221- ———

تحديد مفهوم المدن المتوسطة في الجزائر
- حالة شمال الشرق الجزائري -

ملخص

عرفت الشبكة الحضرية في الجزائر خلال العشريان الثلاث الأخيرة تغيرات عميقة، فبعد الاستقلال (1962) تطورت وضعية الشبكة الحضرية بشكل سريع نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد مما أدى إلى بروز فوارق بين المستويات المختلفة للشبكة الحضرية بين مناطق الوطن وكذلك على مستوى العيش بالنسبة للسكان.

هذه الظروف ساعدت على إحداث حركية جديدة كان نتاجها ترك السكان لقراهم، وتوجههم نحو التجمعات السكانية الكبرى، التي أعطتها برامج التنمية كل الأهمية، مع تهميش التجمعات السكانية المتوسطة والصغرى، تاركة إياها تعاني مظاهر التخلف وعدم الانسجام في غياب وجود رؤية واضحة لدور هذه التجمعات في برامج تخطيط وتنظيم المجال.

إن مضمون هذه البرامج، جعل السلطات المركزية القائمة على عملية التهيئة والتعمير يعيدون النظر فيها. بإعطاء أهمية واضحة للمدن المتوسطة والصغيرة، من خلال إعطاءها نصيبها في البناء والتشييد، أملين أن تقلص من السلبيات التي طرحتها التجمعات الكبرى،من حيث الضغط الديمغرافي والبطالة وأزمة السكن.

أ. قابوش عبد اللطيف
قسم التهيئة العمرانية
جامعة منتوري قسنطينة
(الجزائر)

أفرزت التجمعات الكبرى، عدة ظواهر سلبية، كظاهرة التهميش المجالي بانتشار ظاهرة الأحياء القصديرية عبر مجالها، مما أدى إلى صعوبة كبيرة في تسييرها والتحكم في مجالها. وبالتالي خيب آمال المخططين في إيجاد استراتيجية كفيلة بإعادة التوازن في الشبكة العمرانية.

من هذا المنطلق كان لزاما على الدولة إعادة النظر في سياساتها العمرانية وتنظيم المجال، وذلك بالاهتمام بالمدن المتوسطة والصغيرة كآلية لضبط وتوجيه النمو الحضري، وكإستراتيجية للتهيئة العمرانية، وكرد فعل عملي بغية التقليص من ظاهرة التمركز العمراني لمختلف التجهيزات لصالح المدن الكبرى، حيث أن العناية بالمدن المتوسطة والصغيرة والتي تشكل الفئة الغالبة للهيكل الحضري الجزائري، وإفادتها بمختلف المنشآت

Résumé

Le réseau urbain algérien a connu au cours des trois dernières décennies de profondes mutations suite à l'émergence d'une série d'agglomérations de tailles variables. Les villes moyennes, longtemps mises à l'écart du système urbain par le processus de l'urbanisation, ont commencé à susciter une attention particulière afin d'établir l'équilibre spatial et résoudre les problèmes des grandes agglomérations.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2005.

والهياكل العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد يكون أحسن وسيلة للتحكم في نمو المدن الكبرى وتحجيم هيمنتها على المجال العمراني وإعطاء حباكة عمرانية أكثر انسجاما.

ومن ثم أصبح خيار **المدن المتوسطة** لضبط وتوجيه النمو الحضري، حتمية لا مفر منها، حيث وجب إعطاء أهمية واضحة للمدن التي تتواجد في وسط وأسفل الهراركية، في لعب دور التوازن في الشبكة العمرانية بصفة خاصة وإعادة النظر من طرف الدولة في استغلال المجال وهيكلة المنظومة الحضرية بصفة عامة (1).

وهذا الاهتمام، بلورته المناقشات والتوجيهات العامة لمشروع الميثاق الوطني لعام 1976 (2)، من أجل بعث إستراتيجية عمرانية وإقامة التوازن بين أقاليم البلاد. فحضت حينئذ المدن المتوسطة باهتمام قوي.

إذا اعتمدنا على عنصر الحجم الديمغرافي 50.000-100.000 نسمة وبالتركيز على التعريف الذي حدده الديوان الوطني للإحصاء والذي تعتمده في البداية كمعيار مباشر لحصر هذا الصنف من المدن، علما أن التعريف الدقيق لها ينبغي أن يكون مبني على عدة عناصر من بينها الهياكل التجارية، التجهيزات، الدور الوظيفي الذي تلعبه في المجال هذا الجانب المهم في دراستنا وذلك لتمكين القارئ من فهم التحديد الكمي مستعينين في ذلك على العديد من التعاريف التي استعملت سواء داخل الوطن أو خارجه وأن هذا الاهتمام بإشكالية التعريف تمثل في حد ذاتها عنصرا مهما في دراستنا والذي سنتناوله له بإسهاب فيما بعد.

<u>أولا</u>: توزيع المدن المتوسطة

إن عدد المدن المتوسطة على المستوى الوطني يقدر34 مدينة (3). منها إحدى عشر 11 مدينة متوسطة في شمال الشرق الجزائري وهي تتوزع على التوالي (أنظر الجدول).

توزيع المدن المتوسطة حسب الأقاليم في شمال الشرق الجزائري

المدن	عدد السكان- 1998	الإقليم
الخروب	65.239	التل
ميلة	54.719	
عين البيضاء	88.290	الهضاب العليا
عين مليلة	50.672	
بريكة	79.508	
سيدي عيسى	53.121	
بوسعادة	99.766	
الشريعة	53.645	
خنشلة	86.615	شمال الأطلس الصحراوي
بئر العاتر	53.162	جنوب الأطلس الصحراوي
الطاهير	51.311	الساحل

*المصدر/ من إنجاز الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء-الهيكلة الحضرية سنة 1998- رقم 97- ديسمبر 2000.

هذه المدن تمت ترقيتها سواء إلى مقر دائرة أو مقر ولاية، أصبحت قادرة على صناعة القرار وتأطير مجالها والتحكم عموما في نموه وتنمية القطاع الثالث بها (العادي والسامي)، وذلك بإنجاز المؤسسات الإدارية والاقتصادية ونشوء سلطة محلية قادرة على تنفيذ السياسات الوطنية، وقد حقق البعض من هذه التجمعات الوثبة المنتظرة منها مثل: خنشلة، ميلة، الخروب، عين مليلة،عين البيضاء، بوسعادة، الطاهير وبريكة. وبدرجة اقل كل من الشريعة ووبئر العاتر اللتان تتواجدان بالمناطق البعيدة نوعا ما عن المدن الكبرى ذات التأثيرات الاقتصادية القوية. وكذا سيدي عيسى التي تأثرت بموقعها الجغرافي الانتقالي الذي لم يسمح لها ببناء قاعدة اقتصادية صلبة، كما أن الإجراءات المتخذة في كنف السياسة الوطنية، أدت إلى تحولات في تركيبة مجتمع المدن المتوسطة، وشجعت الباحثين لدراستها، برغم قلة الأبحاث والمعطيات الإحصائية التي تخصها.

ويمكن القول، أن كل هذه السياسات والإجراءات التي ذكرت سابقا، أحدثت تحولات في ذهنية العمال والإطارات، وأدت إلى ظهور النظم العلمية الحديثة في الإدارة والتسيير. كما أن الرواتب (أجور العمال والإطارات)، أصبحت تحفز على الاستهلاك، وأدت إلى ظهور أنماط استهلاكية جديدة ذات طابع متحضر،وأدت سياسة الإسكان إلى ظهور مناطق سكنية جديدة والتحصيصات داخل الأنسجة الحضرية للمدن المتوسطة مع تطور سريع لقاعدتها الاقتصادية لا سيما قطاع الصناعة والخدمات التي تزايد عددها واختلفت أصنافها.

هذه المناطق الجديدة أصبحت مدمجة داخل الهيكل الحضري، أي أصبحت مرتبطة بشبكة صرف المياه، فضلا عن الارتباط العمراني والهندسي مرورا بالارتباط الديمغرافي والاقتصادي والمجالي.

من بين هذه النتائج أيضا، تطور المجتمع الحضري في المدن المتوسطة، حيث برزت المرأة كعنصر هام في عالم الشغل والإدارة والاقتصاد وحتى السياسة. هذا ما غذى فكرة النضج الحضري لمجتمعات المدن المتوسطة كما أضفى عليها طابع التمدن.

كما دعمت هذه السياسات والإجراءات في التوجيهات التي أكد عليها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 88) فيما يخص حباكة الهيكل الحضري لسنة 2000، تلخصت كما يلي" إن التحكم في نمو المدن الكبرى، من أجل تسييرها بصورة أحسن، وحماية الأراضي الزراعية من التعمير غير المنسجم، نتيجة النمو العمراني السريع الذي حمل الدولة أعباء تسيير يصعب التحكم فيها مثلا: (النقل، البنى التحتية مثل شبكة التطهير، التسيير العقاري...) دون الحديث عن الأضرار التي تلحق الأراضي الزراعية "(4).

بالإضافة إلى ذلك أن: "هيكلة الشبكة العمرانية، يكمن في تطوير التجمعات الحضرية المتوسطة والصغيرة، وهدفه مضاعف: خفض عبء التسيير على التجمعات الحضرية الكبرى، والسماح للمراكز المتوسطة والصغيرة، بلعب دور النشيط والوسيط على المستوى المحلي والإقليمي ولخلق مجالات وأقطاب ذات أحجام سهلة التسيير (5).

كما كان لهذا الاختيار السياسي في الجزائر، آثار تجسدت في تغيرات في المظهر العمراني للمدن، خاصة بوجود أنوية وسيطة، لعبت دورها في انتشار الظاهرة العمرانية مثل مدينة: ميلة، عين البيضاء، بريكة وخنشلة.

وبالمقارنة مع المنظومة الحضرية للمغرب العربي، فتبقى مقارنة ظاهرة التحضر بين مختلف دول المغرب العربي أمر صعب، في غياب الدراسات المتخصصة، رغم أن وجود هذه الظاهرة أمر لا جدال فيه، ويرجع ذلك أساسا للتاريخ المشترك لهذه البلدان.

فنلاحظ أن أغلب دول المغرب العربي " الجزائر-تونس-المغرب "، تحتوي على مدن عواصم مركزية، فيما تختفي المدن المتروبولية في هذه الدول، وتظهر المدن الكبرى الواسعة فقط في المغرب، بينما تختص الجزائر في ظاهرة المدن المتوسطة والصغيرة، وتشترك مع تونس في وجود المدن الصغيرة، ونستثني من هذه الدول المغاربية المذكورة سابقا كلا من ليبيا وموريتانيا وذلك لعدم التحصل على المعلومات الكافية والدقيقة التي تخصها (6).

فالبنسبة للمغرب وحسب " محمد لغواط" سنة 1983 يبين أن السياسة المتبعة في هذا البلد أعطت اهتمام كبير للمستويات العليا في الهراركية العمرانية في حين أنه يرى من الضروري الارتكاز على المستويات المتوسطة والصغرى وذلك كوسيلة للوصول لخلق توازن الذي يطمح إليه هذا البلد (7).

أما فيما يخص المنظومة الحضرية للدول الأوروبية، فنسجل ظاهرتين تخص المدن المتوسطة:

الأولى: من جهة قلة الدراسات حولها، والثانية: عددها الكبير مقارنة بالمدن الكبرى. ففي فرنسا مثلا، المدن الكبرى في نمو مستمر رغم أنه بوتيرة أقل من تلك التي كان عليها بين 1982-1990، ونسجل أن ثلثي المدن الموجودة هي عبارة عن مدن متوسطة، وقد تنامت لتخفف الضغط على المدن الكبيرة (8).

حيث أن الدور الذي تلعبه المدن المتوسطة في خلق نظام حضري متكامل ومتوازن، وفك الاختناق على التجمعات الكبرى، وكذلك تأطير المدن الصغيرة المتواجدة في إقليمها، والذي يختلف من مدينة لأخرى، بحسب موارد التنمية بها من نشاطات اقتصادية، على عكس البعض منها والتي لم تتمكن من لعب هذا الدور، وذلك يعود إلى ضعف الخدمات والنشاطات التي تتركز بها.

إن هذا الاختلاف يكمن في التمايزات الديمغرافية والتمايزات الاقتصادية والدور المجالي الذي تلعبه هذه المدن المتوسطة في اقليمها، هذا ما سنحاول دراسته وتحليله عبر فصول البحث، كما نقوم بدراسة بعض الحالات لهذه المدن بحسب موقعها الجغرافي، كمدينة الخروب في إقليم التل ومدينة الطاهير في إقليم الساحل ومدينة **بوسعادة** في إقليم شبه الصحراء ومدينة **بئر العاتر** كمدينة حدودية. بصورة أخرى فإن عملنا سيكون موجها للبحث عن هذه التمايزات.

- <u>التمايزات الديمغرافية</u>:

تبدو هذه التمايزات في هذا المجال مختلفة، حسب المراحل التاريخية التي مرت بها المدن في الجزائر والحقب الاحصائية التي شهدتها (1966-1977-1987-1998).

- التمايزات الاقتصادية:

تتحكم في القاعدة الاقتصادية للمدن المتوسطة شمال الشرق الجزائري عدة متغيرات نذكر منها:

* الموقع الجغرافي.
* الإمكانيات الاقتصادية المحلية.
* الدور الوظيفي مع التوجه السياسي في مجال التنمية وفي ميدان التعمير والتهيئة العمرانية.

يمكن لبعض هذه العوامل أو جميعها، أن تؤدي إلى تغيرات عميقة بالقاعدة **الاقتصادية للمدن المتوسطة**، التي تترجم بأنماط اقتصادية غير متجانسة لهذه المدن، خاصة في مجال التشغيل لمختلف فروع النشاطات الاقتصادية.

- التمايزات في الدور المجالي:

إن الدور المجالي **للمدن المتوسطة** يختلف من مدينة إلى أخرى وذلك بحسب موقعها الجغرافي الذي يسمح لها بقوة جذب تمكنها من استقطاب سكان المدن الصغيرة المتواجدة في إقليمها.

وكذلك حسب كثافة ونوعية الأنشطة الاقتصادية ومختلف الخدمات سواء منها الإدارية، الصحية، الثقافية والاجتماعية والقطاع التجاري سواء كان غذائي أو غير غذائي وأيضا القطاع الثالث السامي. وكذلك تواجد الأسواق الأسبوعية بالإضافة إلى وسائل النقل وشبكة الطرق بمختلف أنواعها سواء بلدية أو وطنية أو ولائية أو سكة حديدية فكلما تعددت وتنوعت هذه الوسائل والنشاطات كلما عززت دورها المجالي وقوة جذبها على المدن الصغيرة المتواجدة ضمن إقليمها.

وسنتطرق إلى هذا الجانب بإسهاب في الفصول القادمة مع تسليط الضوء على دورها المجالي خاصة.

ثانيا : إقليم شمال الشرق الجزائري مميزاته الديمغرافية

إن المدن التي شملتها دراستنا تقع بشمال الشرق الجزائري، وتنتمي لأقاليم جغرافية مختلفة، ويتم توزيعها على النحو التالي: في إقليم الساحل: مدينة الطاهير، في إقليم الهضاب العليا مثل مدينة عين البيضاء، بوسعادة وفي إقليم التل مثل مدينة الخروب وميلة، وفي إقليم شمال الأطلس الصحراوي مثل مدينة خنشلة، وفي إقليم جنوب الأطلس الصحراوي مثل مدينة بئر العاتر.

أما فيما يخص اختيارنا لدراسة المدن المتوسطة (عين البيضاء- عين مليلة- بريكة- سيدي عيسى- بوسعادة- الشريعة- الخروب- ميلة- خنشلة- بئر العاتر) أملته مجموعة من العوامل:

* الأهمية الديمغرافية لهذه المدن.
* مكانتها في الشبكة الحضرية.
* دورها الوسيط بين قمة الهرم العمراني وقاعدته.
* استقطابها للعديد من المنجزات الصناعية.

دورها المستقبلي في إعادة تنظيم الهراركية الحضرية والمتضمن على وجه الخصوص في المخطط البعيد المدى (SNAT).

إضافة إلى ذلك فإن المدن المتوسطة تحولت إلى مصدات "Réceptacle" لتيارات الهجرة المعروفة سابقا نحو المدن الكبرى.

كما أصبحت مناطق لتوطن المشاريع الصناعية، فمثلا مدينة الخروب بشركة الجرارات والرافعات، وعين مليلة بمؤسسة صناعة الغرف الصحراوية كأحسن أمثلة، ففيما شغلت الأولى آنذاك أكثر من 3000 عامل (9)، فإن الثانية شغلت أكثر من 1000 (10).

ومن بين الإجراءات أيضا التي أتخدعها السلطات المركزية المختصة هو تطوير شبكة التجهيز والتي تتمثل في المنشآت القاعدية، وهذه الشبكة مبنية على مدى الارتباط مع رتبة المدينة في الهرم الإداري عاصمة الولاية، مركز الدائرة أو البلدية، وعلى عدد السكان.

فكانت المدن المتوسطة الأكثر حظا في الاستفادة من التجهيزات النوعية، مما جعلها تصبح مراكز خدمة إقليمية، تتواجد بها مختلف المديريات الممثلة لمختلف الوزارات كمديرية الصحة ومديرية الصناعة..... .

كما أن الدولة فرضت على الشركات الوطنية والمؤسسات المالية والتجارية، إنشاء هياكل تمثلها داخل هذه المدن المتوسطة، بما يتطابق مع مستويات الهرم الإداري. ولجأت أيضا إلى تأطير اقتصاد المدن المتوسطة بتحسين قدرات تجهيزاتها.

وبالإضافة إلى ذلك أقامت مشاريع للبنى التحتية، من خدمات الاتصال والإعلام والهاتف والتغطية الإذاعية والتلفزية والشبكات المختلفة للكهرباء والغاز ومياه الشرب والصرف الصحي. كل هذا أدى إلى اكتمال التحضر بها، تحول البعض منها إلى أقطاب نمو.

ومن بين الاهتمامات أيضا مبادرة المخططين بترقية القطاع الثالث السامي، التي اتجهت إلى توزيع عادل لأنشطة التأطير على المجال الوطني، وبصفة خاصة على المدن المتوسطة الجزائرية، التي عرفت نوعا من الاستقلالية، نذكر على سبيل المثال وليس الحصر، احتواءها على المراكز الجامعية والمستشفيات، مما جعلها ذات كفاءة عالية وعنصرا مساهما في الخدمة الإقليمية.

أي بمعنى أن لهذه السياسة، انعكاسات على مناصب العمل وكل ما يخص توظيف العمالة المؤهلة، وإحداث وظائف جديدة وهي الوظائف السامية في مختلف الميادين كاستعمال الأشعة، الانترنيت، كراء وبيع السيارات، المستشفيات المتخصصة، الموثق،

المدارس الخاصة بالإعلام الآلي، المراكز الجامعية (خنشلة) والجامعة الليلية (ميلة) والمتوسطة، وأصبحت هناك نسبة هائلة من النساء العاملات، وهذا مؤشر على تدعيم الطبقة المتوسطة التي تعتبر مؤشر استقرار اجتماعي وعنصر تحريك للاقتصاد الحضري.

ومن جهة أخرى عرفت المدن المتوسطة إستراتيجية وطنية للتعمير نعتبرها جد هامة في إطار سياسة ما يعرف ب " مناطق السكن والتعمير الجديدة " ZHUN. هذه السياسة أدت بالمدن المتوسطة، إلى احتواء تبعات التنمية الاقتصادية والتزايد الديمغرافي، وحسنت قدرتها الخدمية والتجهيزية وتوسعها المجالي يتراوح ما بين 40 إلى 50 هكتار سنويا يستهلك في إطار النمو العمراني.

مثل مدينة الخروب التي شهد مجالها العمراني تحول كبير باحتوائها العديد من البرامج السكنية المخصصة لسكان المناطق المتضررة من الإنزلاقات بالمدينة الأم (قسنطينة) وامتصاص العدد الهائل من سكان الأحياء الفوضوية ناهيك عن الدور الذي تلعبه باقي المدن المتوسطة إرساء التوازن داخل المنظومة العمرانية (11).

كل هذه الأسباب كانت بمثابة الدافع الرئيسي الذي شجعنا على تناول هذه الفئة من المدن تكملة لدراسة سابقة اهتمت بالمدن الصغرى.

- ثالثا: تحديد مفهوم المدينة المتوسطة

إذا كان المدلول الوظيفي لها متقارب، فإن المدلول الحجمي مختلف تماما، حيث أن هذا الأخير يعتمد بالأساس على عامل الحجم السكاني، الذي تحدد على أساسه المدينة المتوسطة، فكلما كان عدد السكان كبيرا، كلما إرتفعت عتبات تحديد الحجم.

وكنتيجة لذلك، فإن مفهوم المدينة المتوسطة، يجرنا إلى معايير التقييس بالمدلولين: الحجمي والوظيفي معا، بالاعتماد إجمالا على العناصر الديمغرافية والثقافية والاقتصادي والدور المجالي في العديد من الدول.

ففي فرنسا مثلا: حجم المدن المتوسطة يتراوح بين 20.000-100.000 نسمة وفي الصين يتراوح بين 200.000-500.000 نسمة وفي الأرجنتين بين 50.000 ومليون نسمة. إذن فهذا المدلول لوحده لا يكفي لتحديد مفهوم المدينة المتوسطة في المناطق العمرانية في العالم، مما أدى بنا إلى الاهتمام أيضا بالمدلول الوظيفي، الذي يعتمد بالأساس على طبيعة الأنشطة الاقتصادية، والخصائص العمرانية والرتبة في السلم الإداري ومستوى التأطير المجالي للمدينة المتوسطة.

ويمكن اعتبار تعريف المدن المتوسطة من طرف الاتحاد الدولي للمعماريين، حول المدن المتوسطة والتحضر العالمي لعام 1999، من هم الأعمال التي عرضها. أنه حدد مفهومها.

- المدن المتوسطة:

- هي مدن تقدم خدمات نوعية لسكانها والسكان المتواجدين داخل إقليمها الإداري سواء كانت تجمعات حضرية أم ريفية.

- وهي مدن تتوفر على حد مقبول من الرفاهية الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، بالإضافة لكونها قطب اقتصادي لإقليمها. طالما تتركز بها مختلف مقرات المؤسسات الإقليمية والوطنية، وبالتالي فهي مركز للتدفقات سواء كانت بشرية أو خدمية أو سلعية، كما تتوفر على هياكل الإدارة والحكم المحلي أو الإقليمي، وبالتالي تساعد على تجسيد سياسات اللامركزية (12) .

- كما أنها مدن تتركز بها المؤسسات المرتبطة بشبكات البنى التحتية المدمجة في الشبكات الإقليمية والوطنية.

فقراءة أولية للأعمال التي تناولت المدينة بصورة عامة، والمدينة المتوسطة بصورة خاصة، تجعلنا نخلص، إلى أن جلها إن لم نقل جميعها، تطرح تحديد مفهوم المدينة المتوسطة كإشكال، وبالتالي يحاول كل باحث تحديد مفهوم المدن المتوسطة عن باقي القئات العمرانية الأخرى.

ولعل أحد أوجه هذا الإشكال ذلك الذي يطرحه B. Kayser عند محاولته لتحديد مفهوم المدينة المتوسطة، وقد حدد عدد سكان المدن المتوسطة بين 20.000 و 200.000 (13). ونقرا من خلال هذا الطرح مدى إمكانية استعمال المعيار الديمغرافي كمتغير وحيد في تعريف المدن المتوسطة ولكنه قابل للنقاش ويتغير من بلد إلى آخر.

وفي دراسة حول المدن المتوسطة بفرنسا،منجزة من طرف DATAR نسجل إشارة جريئة، تستحق منا التوقف لتحليلها والتأمل فيها، فهذه الدراسة تركز على المدلول الحجمي والمدلول الوظيفي ذلك لاختلاف مستويات النموالديمغرافي والنشاط الاقتصادي، مميزات الموقع الجغرافي من مدينة إلى أخرى والدور المجالي المختلف أيضا حسب أهمية القاعدة الاقتصادية لكل مدينة، كما أن طبيعة النمو العمراني غير سريع والتنقل بها سهل وتسييرها غير مكلف وهي ذات نمط حياة حضرية هادئة (14). وأننا نعتبر أن هذا التحديد للمفهوم كامل ويمكن الاعتماد عليه في تحديد مفهوم المدن المتوسطة.

ويتطرق Robert Escalier في الصفحة 4-5 في تحديده لمفهوم المدن الصغيرة والمتوسطة بالمغرب العربي، مركزا على المعطيات الديمغرافية كمعيار لتحديد مفهومها، مضيفا بعض الأبعاد الأخرى، من منشآت تحتية وتجارية، بالإضافة للسلم الإداري للمدينة، وقد حدد تعداد سكان المدن المتوسطة بالمغرب بين 50.000 و 80.000، وهو يتوافق مع باقي التعاريف في كون أن المدينة أو حتى صنفها لا يحدد فقط بتعداد سكانها ، وإنما بنمط الحياة من خلال المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية والإدارية له وزنه في تحديد صنف المدينة (15).

وفي دراسة خاصة، يطرح كل من N.Commerçon et P.Goujon إشكالية تحديد المدن المتوسطة، بإعتبارها موضوع غير محدد الهوية Objet non identifié في كتابهما (16).

ليتعرض Roger Brunet ، في الصفحة 13 في مقاله / Villes moyennes

point de vue géographique لتحديد الحد الأعلى لسكان المدن المتوسطة الذي يساوي 100.000 نسمة، بالإضافة لدور مجالي متميز، بأخذ إنشغالات سكان المدينة وما جاورها من مدن صغيرة والأرياف، فيما يخص بعض الوظائف (16).

ويتعرض P. George في كتابة في الصفحة 40، أنه يحدد مفهوم **المدن المتوسطة** اعتمادا على المدلول الحجمي من 50 ألف إلى 150 ألف نسمة، والمدلول الوظيفي الذي يرتكز على الرتبة الإدارية والخدمات المختلفة وكذلك الخدمات السامية مثل المراكز الجامعية (16).

- مفهوم المدينة المتوسطة في الجزائر:

إن مساهمة الباحثين والجامعيين متواضع، يمكن إيجاز هذه الدراسات في:

1 - " المدن المتوسطة في الجزائر: دورها في التنمية المحلية وتنظيم المجال "محمد الهادي العروق" وحلل في دراسته، بأن مفهوم المدن المتوسطة يرتكز على تحليل الهيراركية الوظيفية للمدن، وعلى تحديد مركز الثقل الوظيفي، وأضاف أيضا أن الوظائف الأساسية تتجاوز حدود المدينة ذاتها، وتمتد إلى المراكز الأخرى والأرياف المجاورة.

ففي الجانب الديمغرافي، فإن المدن المتوسطة يحددها بين 20.000 إلى 50.000 نسمة، وهي ذات نمط حضري كامل. وأما في الجانب الوظيفي، فإنه يركز تحليله على أنواع الوظائف والمرافق الخدمية المقدمة، وعدد المنشآت الصناعية حيث يحدد عدد الوظائف الحضرية بها بين 80-200 وظيفة وهي تمارس دورا قياديا على الصعيد الإداري كونها عاصمة ولاية أو مركز دائرة (17).

2 – من جهته رحام جمال (2001) تعرض فيها البحث إلى معظم العناصر المؤثرة في تحديد فئات المدن في الجزائر باستخدام المناهج الكمية، بالاعتماد على عناصر الأنشطة الحضرية والدور الوظيفي ومجالات النفوذ، فيحدد عدد سكان المدينة المتوسطة ب 80.000-108.000 نسمة وأنها تضم 90 نشاطا، تتكفل بها 3100 وحدة وظيفية، كما أنها ذات رتبة إدارية مهمة عادة ما تكون مركز دائرة أو عاصمة ولاية، وتبرز فيها خدمات الثلاثي السامي ولها نفوذ على إقليمها الإداري حيث ان الجدول التالي يبين فئات المدن الجزائرية حسب التصنيف الوظيفي: (18).

فئات المدن	عدد الوظائف التجارية	عدد المؤسسات	متوسط عدد السكان
المدن الصغرى	72-90	938	39888
المدن المتوسطة	90	3100	96342
المدن الكبرى	94	4482	131425

3 - كما يتعرض " مارك كوت" Marc Cote (1995) في مقاله " المدن الوسيطة في الجزائر" وهو مقال نشر في مجلة " كراسات البحر المتوسط"، حيث يركز مفهومه للمدن الوسيطة في الجزائر على حجم السكان والدور الوظيفي والديناميكية المجالية، حيث يتراوح عدد سكانها بين 60.000-120.000 نسمة، ولها دور وظيفي حساس يكمل الدور الوظيفي للمدن الكبيرة والحواضر، تمارس نفوذها على 4 إلى 8 مجالات محلية، تحتل موقعا حيويا في شبكات البنى التحتية وفي تدفقات الخدمات والأنشطة، وإحساس سكانها القوي بحضريتها (19).

وبالاعتماد على دراسة " عبد الوهاب لكحل" (1982) التي حاول من خلالها تعريف الحجم والوظيفة للمدن الصغيرة يمكن استنتاج عتبة المدن المتوسطة من الحجم الأعلى للمدن الصغرى والذي يتراوح آنذاك ما بين (35.000 – 40.000).

4- كما أن مبادئ وأساسات السياسة الوطنية للتهيئة وتنميته المستدامة للمجال في الجزائر من حيث الحجم حسب المادة 3 من القانون يحدد المدينة الكبيرة في الجزائر هي "كل تجمع حضري يزيد عن 100.000 نسمة يحدد الحد الأعلى **للمدينة المتوسطة** من خلال إشارته للسقف الأدنى للمدن الكبيرة، المحدد ب 100.000 نسمة (20).

5- كما يحدد الديوان الوطني للإحصاء ONS في تعداد 1998 ص 13-23-13-14، مفهوم المدن المتوسطة اعتمادا على عدد سكانها والذي يحدده بين 50.000 و 100.000 ويبين أنها كاملة التحضر.

حيث 75% من اليد العاملة بها، يشغلون في غير الزراعة، تتوفر على مختلف مرافق الحياة الحضرية، لها رتبة إدارية ذات أهمية نسبية أما أنها عاصمة ولاية أو مركز دائرة، وتمارس نفوذا على ما إقليمها (21).

اعتمادا على القراءات التي قمنا بها فيما يخص تحديد مفهوم **المدن المتوسطة**، من كتب، بحوث أكاديمية ومقالات.

وبقراءة مدققة للقائمة الاسمية للأنشطة والمنتجات : NAA في الجزء الأول: (22)
Décret exécutif n° 02-282 Septembre 2002 و NAP في الجزء الثاني: (23)
Décret exécutif n° 02-282 Septembre 2002.

حيث يتعرض الأول بالتفصيل للأنشطة الاقتصادية المحصاة بالجزائر في سنة 2000 حسب كل قطاع وكل فرع من فروع النشاطات الاقتصادية، فيما يتعرض الثاني لقائمة المنتجات المتأتية من هذه الأنشطة وذلك في نفس سنة 2000، وما يميز هاذين الجزأين هو التفصيل في فروع الأنشطة والمنتجات مما يجعلها أكثر دقة.

وبالإطلاع على ONS(numéro d'identification statistique) NIS وباتصالنا بغرف التجارة ومديريات الضرائب ومديريات مراقبة الأسعارDCP المتواجدة **بالمدن** المتوسطة التي قمنا بدراستها أو بمقرات ولاياتها. وبإطلاعنا على كل السجلات التجارية بمختلف أنواعها سواء كانت تجارية أو مهن حرة أو تخص قطاع البناء والأشغال العمومية أو قطاع الخدمات أو النقل أو الفندقة والمطاعم، والتي كانت موزعة في قوائم عبر الإعلام الآلي.

كما اعتمدنا أيضا على الإحصاء الميداني المباشر لكل أنواع الأنشطة والمؤسسات التجارية للمفرد الموزعة داخل المجال الحضري للمدينة. إن هذه الطريقة الثانية هي معقدة وصعبة لعددها المرتفع في مدن، وسهلة في مدن أخرى ينخفض بها عدد الأنشطة والمؤسسات التجارية للمفرد كمدينة الشريعة وبئر العاتر وسيدي عيسى.

فمنهجيتنا إذن اعتمدت كلا الطريقتين، وتجدر الإشارة إلى أننا تمكنا من إجراء مسح شامل ودقيق لمدن دراستنا بنسبة 70% وهذا بمساعدة متخرجين جامعيين، وأننا تمكنا من دراسة ميدانية ودقيقة لتسعة مدن (9) وكانت دراستنا نسبية في بعض الحالات للمدن التالية: بوسعادة- بريكة وذلك لصعوبة التحصل على المعلومات لتعدد وتنوع التجارة والخدمات بها وارتفاع تكلفة الدراسة، إلا أننا في مقابل ذلك بالنسبة لهذه المدن، اعتمدنا في جلب المعلومات على: الغرف التجارية – مديريات الضرائب ومراقبة الأسعار إضافة إلى دراسات Ceneap لكل المدن المدروسة.

حيث أن الدراسة تطلبت منا الكثير من الإمكانيات والوقت (حوالي 3 سنوات من البحث والدراسة الميدانية).

إن الوحدات التجارية للمفرد هي كل سلعة موجه لتلبية احتياجات السكان مقدمة من طرف التاجر إلى المستهلكين (تغذية عامة – ألبسة- لوازم منزلية...) . أو هي نوع من النشاط يمكن ممارسته داخل المجال الحضري ويتمثل في أي عمل يقدمه منتج ما كالنشاط الحرفي أو الفحص الطبي من طرف الطبيب المختص، أو المحامي أو الموثق أو مصلح أجهزة الإعلام الآلي أو التحاليل الطبية...

وأخيرا فإن تنوع هذه النشاطات والوحدات التجارية للمفرد يزداد تنتوعا كيفا وحجما طرديا مع تزايد حجم السكان وتزايد الطلبات والاحتياجات عليها.

هذه النشاطات والوحدات التجارية للمفرد تتوزع على مختلف مجال المدينة.

بناءا على ما سبق، تمكنا من تحديد مفهوم **المدن المتوسطة** على النحو التالي والخاص بعينة بحثنا:

"المدن المتوسطة هي تجمعات حضرية، يتراوح عدد سكانها بين 50.000 و 100.000 نسمة، ذات نمط حضري كامل، من منشآت اقتصادية ومرافق اجتماعية، ذات رتبة إدارية راقية، تتراوح في عينة دراستنا بين دائرة وولاية، ينمو بالقاطن بها إحساس بأنه يعيش حياة حضرية كاملة وتلعب دورا مميزا في مجالها الإقليمي بما تقدمه من خدمات مختلفة سواء كانت إدارية، اجتماعية واقتصادية ، يتركزبها ما بين 110 و 130 نشاط اقتصادي بمختلف أصنافه. كما يتراوح بها عدد الوحدات التجارية للتجزئة بمختلف أنواعها من 900 إلى 3800 وحدة تجارية وان متوسط عدد السكان للمدن المتوسطة في شمال الشرق الجزائري يقدر ب: 67.095 نسمة وهذا لسنة 1998 ."

المراجع والهوامش

1. جامعة منتوري بقسنطينة- كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية- مخبر التهيئة العمرانية- المدن المتوسطة في الشرق الجزائري (السكان- التنمية المحلية وتنظيم المجال) – مشروع بحث Code G 2501/05/2003– فريق البحث(محمد الهادي العروق-عبد الحفيظ العايب- عبد الغني غانم- عبد اللطيف قابوش- سليم صبحي- سليم زاوية)- تقرير المرحلة الثانية –أكتوبر 2004.
2. الميثاق الوطني 1976- مصلحة الطباعة- المعهد التربوي الوطني –الجزائر 1976- ص 20-56/ ص 242-255.
3. الإحصاء العام للسكن والسكان- الديوان الوطني للإحصاء -الهيكلة الحضرية رقم 97 سنة 1998- ديسمبر 2000- ص .73
4. Schéma National d'Aménagement du Territoire (SNAT)، 1988، p.120.
5. SNAT، 1988، p. 126.
6. بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000 ص 43.
7. Lekehal Abdelouahab – Base économique et rôle spatial des petites villes dans l'est algérien. Essai de typologie – université de Constantine – Institut des sciences de la terre، 1996، pp.1-85 .
8. http//www. dynamique des villes moyennes de 1975 à 1999. Une analyse typologique. Bernard Coutrot. Patrice Noisette. Allain Sallez. Frank Vallerugo (Cergy-Pontoise، France). Colloque de l'ASRDLF-Trois-Rivières، 21-23 août 2002،pp. 1-2 .
9. مديرية الصناعة لولاية قسنطينة.
10. مديرية الصناعة لولاية ام البواقي.
11. مكتب الدراسات التقنية لبدية الخروب –مارس .2003
12. U.I.A.S، Villes intermédiaires et urbanisation mondiale، Leida، Espagne، 1999، p.5.
13. B. Kayser. Villes moyennes. Revue géographique des Pyrénées et du sud-ouest، T44، fascicule 4، Toulouse، 1973.
14. Délégation à l'Aménagement du Territoire et à l'Action Régionale (D.A.T.A.R.)، p.75.
15. Robert Escalier، Petites et moyennes villes dans le mouvement d'urbanisation dans le Maghreb : Essai de bilan statistique et cartographique. « Petites villes et villes moyennes dans le monde arabe »، Centre d'étude et de recherches URBAMA-laboratoire associé au CNRS n°365 et université de Tours، p.3-45، tome 1، Tours 1986، Fascicule de recherches، n°16.
16. Nicole Commerçon et Pierre Goujon، Ville moyenne. Espace-société-patrimoine. Presses universitaires de Lyon، 1997، pp. 6-7-13.
16. Idem.
17. الهادي العروق: المدن المتوسطة في الجزائر – دورها في التنمية المحلية وفي تنظيم المجال- الملتقى الجغرافي العربي –جامعة قسنطينة 24-26 /09/.1991
18. Djamel Rahem، Les structures spatiales de l'est algérien. Les maillages territoriaux ، urbains et routiers. pp. 74-99، Thèse de Doctorat d'Etat. Université de Constantine، 2001.
19. Marc Cote، Les intermédiaires en Méditerranée. Les cas de l'Algérie. Cahier de la Méditerranée، T1، n°50، Juin 95، pp.73-80.
20. Journal Officiel n°77، 15-12-2001، Des principes et fondements de la politique nationale d'aménagement et de développement durable du territoire، article 3.
21. RGPH n°97، 1998، décembre 2000. ONS. pp.13-14-21-23.
22. NAA، Décret exécutif n°02-282، Septembre 2002، tome 1، ONS، p.171.
23. NPA، Décret exécutif n°02-282، Septembre 2002، tome 2، ONS، p.355.